وصفوا الظاهرة بالقاتل الصامت للبيئة

خبراء وأكاديميون يناقشون التصحّر

□ الحلة / إقبال محمد

أوصت الندوة الوطنية الأولى حول التصحر، بضرورة الإفادة من الموسم المطري الأدنى، والإكثار من زراعة الأشجار والشجيرات الغابية ونبات (الهوهوبا) واستعمال التداخل بين طرائق الري المايكروي والتقنية المغناطيسية للحد من التصحر.

وناقش خبراء وأكاديميون بيئيون وزراعيون من مختلف الجامعات والمعاهد، ظاهرة التصحر وسبل الحد من آثارها التدميرية، خلال الندوة التي أقيمت في منتجع بابل السياحي، أمس الأحد.

عميد كلية زراعة بابل الدكتور إسماعيل كاظم عجام، عزا في حديثه لـ"المدى"، على هامش الندوة، أسباب اتساع رقعة التصحر، إلى تدهور نوعية التربة، وتحول المناطق الصالحة وشبه الصالحة للزراعة إلى صحارى قاحلة، بفعل عدة عوامل متداخلة مع بعضها.

وبين عجام "هناك العوامل المناخية غير الملائمة، وسوء استغلال الغابات والمراعي الطبيعية والأراضي الزراعية، أي نتيجة سوء استخدام الأرض والمياه والاضطرابات السكانية وإلحاق الأذى بالغطاء النباتي، أسهمت بزيادة نسبة التصحر.

وأضاف "كذلك الافتقار إلى الهيئات المختصة بهذا الشأن والتدابير المناسبة للحفاظ على البيئة والتوسع العمراني المفرط، والاستثمار غير الرشيد للموارد الطبيعية، فضلا عن عدم الاهتمام بمشاريع التنمية البيئية وتجاهلها في كثير من الأحيان لسبب أو لآخر، إلى جانب الاستخدام غير المعقول وغير المتوازن للأسمدة، وتلوث المياه بالفضلات الزراعية والصناعية، كل ذلك ساعد على تفاقم ظاهرة التصحر".

وتعد ظاهرة التصحر من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمع البشري في المناطق الجافة وشبه الجافة، وذلك بسبب تأثير هذه الظاهرة على نحو ٢٠٪ من سكان المعمورة، وتدمير ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية سنويا.

ففي العراق تعد ظاهرة انجراف التربة بنوعيها الريحية والمائية، نتيجة قطع الأشجار العشوائي والاستغلال الجائر للمراعي واتباع الأنماط الزراعية الخاطئة خاصة في مناطق الزراعة الديمية، أدى إلى إزالة الطبقة السطحية للتربة وزيادة المساحات المتأثرة بالكثبان الرملية، كما أن انتشار الملوحة في الأراضي الزراعية لأسباب متعددة كل ذلك أثرت بنحو ٩٠٪ في تلك الأراضي بدرجات متفاوتة.

من جانبه، أشار عميد كلية علوم البيئة في جامعة القاسم الخضراء الدكتور حازم عزيز الربيعي، إلى أن المصدر الرئيس للغبار هو المنطقة الممتدة من غرب إفريقيا إلى وسط آسيا، لافتا إلى أن غبار الصحارى يؤدي إلى الكثير من التأثيرات على البيئة وصحة الإنسان.

وألقيت في الندوة تسعة بحوث أعدها أكاديميون وخبراء في شؤون البيئة، تناولت بعضها أسباب التصحر فيما طرحت الأخرى حلولا لهذه الظاهرة، ومنها بحث يوصي بـ"استخدام الموسم المطري الأدنى كمعيار أساس للحد من التصحر القاتل في العراق"، وآخر بعنوان "الأشجار والشجيرات الغابية ودورها في الحد من ظاهرة التصحر في العراق". وأوصى بحثان آخران بـ"مكافحة التصحر باستعمال التداخل بين طرائق الري المايكروي والتقنية المغناطيسية"، إضافة إلى دراسة عن "نبات الهوهوبا ودوره في مكافحة التصحر". فيما تناولت البحوث الأخرى "تجفيف ترب الأهوار وتملحها في محافظة ذي قار مظهر من مظاهر التصحر"، و"الغول الصحراوي هل يمكن إيقافه"، و"مشكلة ملوحة المياه كعامل من عوامل التصحر"، إضافة إلى "طرق المعالجة لتحسين الأراضي الزراعية"، ودراسة لـ"تحديد أسباب التصحر والمناطق المتأثرة به في محافظة بابل".

من جهته، رئيس قسم علم الأرض التطبيقي في كلية العلوم الدكتور أحمد خضير الجميلي، شبه التصحر بـ"السرطان الذي يبدأ بحجم محدود ثم ينتشر إلى المناطق السليمة في البدن، ولذلك لابد من معالجة التصحر منذ ظهور أول أعراضه".

وشدد الجميلي على أنه من الضروري إعمار الأجزاء المتصحرة قبل أن تأتي على المساحات الخضراء وتكون تكاليف الإصلاح باهظة أو تصل إلى مرحلة يصعب معها الإصلاح،،مشيرا إلى أن بعض الأراضي المتصحرة تكون محاولات إعادتها للإنتاج مستحيلة. وأوضح أن "التصحر عدة أنواع منها، التصحر المستمر، والتصحر الشديد، والتصحر المتوسط".

إعلان ضوابط انتقال الطلبة من وإلى جامعات ومعاهد إقليم كردستان

التعليم توقّع ثلاث مذكرات تفاهم مع جامعات أسترالية للبعثات الدراسية

□ بغداد / المدى

وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثلاث مذكرات تفاهم مع جامعات استرالية، لقبول الطلبة المبتعثين، وتطوير الملاكات التدريسية، واتفقت على تخصيص مقاعد دراسية للماجستير والدكتوراه في التخصصات العلمية النادرة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزير علي الأديب، رعى اليوم حفل توقيع ثلاث مذكرات تفاهم بين الوزارة وجامعات (سوينبيرن) و(نيو انكلاند) و(ولنكونك) الاسترالية.

وبين أن مذكرة التفاهم الأولى وقعت مع جامعة (سوينبيرن)، وتضمنت استقبالها طلبة الماجستير والدكتوراه العراقيين في تخصصات الهندسة والعلوم والمعلومات والاتصالات، مشيرا إلى أن المذكرة الثانية مع جامعة (نيو انكلاند) تضمنت التعاون على تطوير بحوث الدراسات العليا وتبادل المعلومات العلمية، والبحوث العلمية في مجالات الزراعة والبيئة، والسيطرة على المياه، وإجراء البحوث المشتركة وتبادل الخبرات.

وأضاف أن المذكرة الثالثة تضمنت تعهد جامعة (ولنكونك) بقبول عدد من الطلبة العراقيين لإكمال دراستهم العليا في الحقول الزراعية والهندسية والصحية.

وأفاد جبار بأن الأديب "اتفق مع رؤساء وممثلي جامعات (سدني) و(نيو انكلاند) و(ولنكونك) و(نيوزيلندا) و(كوينزلاند نيو ساوث ويلز) و(غرب استراليا) و(اديلايد فلندر) و(اوكلاند) في نيوزيلاندا، على توفير المقاعد الدراسية اللازمة لإكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في التخصصات النادرة والمجالات العلمية، للطلبة المبتعثين الذين سيرسلهم العراق". وذكر أن الأديب استعرض خلال لقائه رؤساء وممثلي المؤسسات التعليمية الاسترالية، خطة الوزارة الرامية إلى ابتعاث ١٠ آلاف طالب عراقي إلى مختلف دول العالم للحصول على الشهادات العليا في التخصصات العلمية التي يحتاج إليها العراق لتطوير بنيته التعليمية.

وعلى صعيد منفصل، أعلن جبار ضوابط انتقال الطلبة في الدراسات الأولية للمراحل فوق الأولى من وإلى جامعات ومعاهد إقليم كردستان وحسب الاختصاصات المتناظرة للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

وبين أن معاملة الانتقال تبدأ من الكلية أو المعهد الأصلي، وترفق استمارة الانتقال بنسخة مصورة من شهادة الإعدادية وقائمة بالمواد التي درسها الطالب في الصفوف التي اجتازها للاعتماد عليها في المقاصة العلمية، وترسل مباشرة إلى الجامعة أو الهيئة المنقول إليها.

وتابع بالقول: إن التعليمات تضمنت أيضا السماح بنقل الطلبة المهجرين للإقليم الذين يرغبون في العودة إلى الجامعات أو المعاهد في مناطق سكناهم الأصلية ممن هم في المرحلة فوق الأولى مع إجراء المقاصة العلمية بعد استحصال موافقة الكلية أو المعهد الأصلي والمراد الانتقال إليه.

ذكر جبار أن التعليمات بيّنت أنه لا يجوز انتقال طلبة إقليم كردستان المقبولين في جامعات ومعاهد الوسط والجنوب إلى جامعات أو معاهد الإقليم، وبإمكانهم الانتقال إلى جامعات أو معاهد الوسط والجنوب، لافتا إلى أن الضوابط نصّت على عدم ترويج معاملة الانتقال لطلبة المرحلة الأولى.

شرطة كربلاء تحذّر من عملات أجنبية بلا قيمة نقدية

□ كربلاء / محمد الخفاجي

حذرت مديرية شرطة كربلاء، المواطنين من تداول العملات الأجنبية، كون هناك عملات لا قيمة نقدية لها، فيما أعلنت إلقاء القبض على أشخاص قاموا بسرقة أموال عدد من زوار النصف من شعبان.

وأوضح مدير إعلام شرطة كربلاء المقدم أحمد الحسناوي لـ"المدى"، أنه على الرغم من التحذيرات والرقابة على مكاتب الصيرفة، إلا أن بعض أهالي المحافظة ما زالوا يقعون ضحية النصب والاحتيال بشراء عملات أجنبية ليست لها أية قيمة نقدية. وبين أن "أحد المحتالين خدع امرأة بأنه بحريني الجنسية ويريد تصريف فئة نقدية من عملة أجنبية وتوزيعها على الفقراء في كربلاء، فما كان من المرأة إلا أن اشترت منه هذه العملة بمبلغ خمسة ملايين و٢٦٠ ألف دينار، مقابل ٢٥ ورقة من هذه العملة التي تبين أنها تعود لزامبيا، وليس لها أية قيمة نقدية".

وعلى صعيد متصل، تمكنت مفارز شرطة كربلاء من إلقاء القبض على عدد من المتهمين بسرقة الأموال من الزائرين أثناء زيارة الشعبانية.

وقال الحسناوي: إن مفارز مكافحة الإجرام تمكنت من القبض على ثلاثة أشخاص داخل مدينة كربلاء لقيامهم بسرقة مبالغ نقدية من الزائرين، مشيرا إلى إحالة المتهمين إلى الجهات المختصة للتحقيق معهم..

باعة الأرصفة في كربلاء بين التجاوز والبحث عن عمل

□ كربلاء / أمجد علي

تنتشر في العديد من دول العالم ظاهرة الباعة والمقاهي والمطاعم على الأرصفة، من دون أن تعد مخالفات قانونية، إلا أنها في العراق تعد تجاوزا وتعدياً على المال العام، بسبب الفوضى واختيار الأماكن بعشوائية. مدير بلدية كربلاء المهندس مازن الياسري، يقول في حديثه لـ"المدى": إن التجاوز على الأرصفة "يعد من الظواهر السلبية التي تساهم في تشويه جمالية المدينة، ومضايقة المواطنين".

باعة على أرصفة كربلاء

ويبين "ليس لدينا شوارع كما هي في دول أوروبا، كما أن لكل مدينة تقاليدها وأنظمتها، خاصة وأن الأرصفة في العراق عموما وجدت لخدمة السابلة والزحف عليها يعد تجاوزا على المال العام إذا ما علمنا أن الدولة صرفت مبالغ طائلة لغرض إعادة تأهيل الأرصفة وتجميلها".

ويشير إلى إن القرار المرقم ٢٩٦ ينص على تغريم من يتجاوز على المال العام ومنها الطرق أو الأرصفة، غرامات تصل إلى ٥٠٠ ألف دينار.

لكنه ينوه إلى أن "المتجاوز يضطر إلى ذلك لتأمين مصدر رزق له، إلا أن المشكلة تتمثل بأن هذه التجاوزات أدت إلى أضرار كبيرة بالأرصفة، لذلك ليس أمامنا إلا أن نمنع التجاوز إلا إذا كانت هناك تعليمات جديدة من قبل الدولة وهذا يحتاج إلى جهد وتشريع". محمد علي خريج كلية الفنون الجميلة، بائع نظارات شمسية في شارع الإمام علي (ع)، يوضح لـ"المدى" سبب تجاوزه على الرصيف، قائلا: "لم أحصل على تعيين في أي دائرة مما دفعني إلى هذا العمل لكوني معيل لعائلة كبيرة".

ويؤكد "لو توفرت لي فرصة عمل لما بقيت أمارس عملي على الرصيف"، مضيفا "هذا الشارع لا تسلكه السيارات وعملنا لا يضايق المواطنين سواء ساكني المنازل القريبة منّا أو السابلة، فلماذا تمنعنا البلدية من مزاولة أعمالنا".

ويعتقد أن "جمالية المدينة هي في كثرة ما يعرض على أرصفتها من بضائع، وليس ما يوجد في محالها".

فيما يبين حسين، بائع ملابس الأطفال، "المشكلة أن الجميع يقف ضدك من الأجهزة الأمنية والشرطة والبلدية وأصحاب المحال أيضا بل وحتى مختاري المحلات السكنية"، مشيرا إلى أنه لم يتحصل على شهادة دراسية وليس لديه عمل "لكنني أريد أن أعيش فاخترت هذه المنطقة ولا أشغل من الرصيف سوى متر مربع واحد لأعرض بضاعتي، إضافة إلى أن بضاعتنا في متناول العائلات الفقيرة والمحدودة الدخل". وفي الوقت نفسه، لم ينكر حسين أن "البعض من المتجاوزين يدمرون المنطقة، مثل باعة الشاي والعصائر والأطعمة السريعة وغيرها، فهؤلاء يخلفون فضلات ونفايات تؤثر على الأرصفة". ويرى رجل الدين سعد الأسدي، أن "التجاوز يلحق الضرر بالآخرين، والحديث النبوي يقول أن إماطة الأذى عن الطريق صدقة، والأرصفة وجدت للمواطنين ومن يلحق الضرر بها يعد متجاوزا على المال العام".

ويلفت إلى أن "هناك أماكن تجارية يمكن استغلالها من قبل حتى البلدية وتخصيصها للباعة، وجباية أموال منهم، وبذلك إضفاء الصفة القانونية على هذه الظاهرة"، منوها بأن "الباعة المتجاوزين على الأرصفة معظمهم من العاطلين عن العمل والطبقات الفقيرة، وعلى الدولة أن تضمن لهم فرص عمل أو تخصص لهم أماكن لا تؤثر على السابلة".

الأسدي يشير إلى أن "هناك تجاوزاً آخر مرفوضاً، وهو أن الكثير من أصحاب المحال يعرضون بضاعتهم على الأرصفة ويحجزون الطريق وهذا هو الحرام لأن لديهم محال بإمكانهم عرض بضائعهم فيها".

ويشدد على أن "الدولة مسؤولة عن رعاية حقوق الآخرين، فإذا كان هناك ضرر على المواطن والمال العام فإن من واجبها إزالة هذا التجاوز وأن الواجب الشرعي يحث على دراسة حالات التجاوز وتصنيفها فهناك حالات يضطر لها البعض لصعوبة العيش إلى ممارسة نشاط تجاري على الرصيف، وهذه الحالات يمكن وضع الحلول لها عن طريق توفير فرص عمل"

٢٨٪ من النجفيات المتزوجات دون سن الخامسة عشرة

□ بغداد / المدى

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، أمس، أن نسب النساء المعيلات لأسرهن في محافظة النجف بلغت ١٣٪ والمتزوجات بحدود ٦٤,٥٪.

ونقلت وكالة "السومرية نيوز" عن مديرة الشؤون الفنية في الجهاز ثناء عباس قولها: إن "المسح الشامل الذي أجري في محافظة النجف بشأن أوضاع المرأة، أظهر أن نسب النساء المعيلات لأسرهن بلغت ١٣٪ والمتزوجات بحدود ٦٤,٥٪، بينها ٢٨٪ تزوجن دون سن الخامسة عشرة".

وأضافت على هامش ندوة أقامها الجهاز في النجف لعرض نتائج المسح الشامل، أن "هذا المسح بين أيضا أن ٧٨٪ من الفتيات ملتحقات بالمؤسسات التعليمية"، مشيرة إلى أنه "تناول جميع الجوانب المتعلقة بالمرأة وفق القياسات الدولية".

من جانبه، أكد مدير إحصاء النجف فائق معلة أن "هذه الدراسة أقيمت على عينات مختارة من أقضية النجف الثلاث، حيث شملت الريفية والحضرية منها"، لافتا إلى أنها "أقيمت من خلال ملء ستة استمارات عالمية وضعها خبراء دوليون".

وتابع معلة أن "نتائج هذه الدراسة تصلح لأن تكون قاعدة بيانات واسعة حول المرأة في النجف والصعوبات التي تواجهها".